القرار رقم AGN/59/RES/4 الموضوع: اعتماد النظام المالي الجديد	تصنيف هذا القرار: نسخة من تصنيف التسلسل الزمني لعام 1990 نسخة من تصنيف المواضيع في باب: الباب الفرعي:

نص القرار

إن الجمعية العامة للـ م د ش ج ـ انتربول المنعقدة في دورتها الـ 59 في أوتاوا من 27 أيلول/سبتمبر الى 3 تشرين الأول/أكتوبر 1990 ،

إذ تتذكر القرار جع/58/قر/3 المعتمد في دورتها الـ 58 والمتعلق بإقرار خطة العمل والمباشرة بإعادة النظر في النظام المالي الذي يستهدف، خصوصا، تحديد مبلغ وحدة الميزانية خلال السنوات المالية القادمة،

وقد أخذت علما برأي "اللجنة الخاصة" التي استشيرت بموجب المادة 56 من النظام العام،

وقد اطلعت على الأهداف التي حددتها اللجنة التنفيذية وعلى الدراسة التي أجراها مستشار المنظمة بشأن السياسة العامة في مجال المساهمات،

تعتمد النظام المالي الجديد بصيغته الواردة في الملحق 3 للتقرير 5 المعنون "مشروع تعديل النظام المالي"، مع التعديلات الملحقة بهذا القرار،

تحدد بـ 150 العدد الأقصى لوحدات الميزانية المنصوص عليه في البند 2 من المادة 3 من النظام المالي،

ترخّص تطبيق للبند 8 من المادة 29 من النظام الجديد، تحويل مبلغ 672,28 974 9 ف س من صندوقي رأس المال العامل والاحتياط السابقين الى صندوق الاحتياط العام،

وتقرر، تطبيقا للنص السابق ذكره، تحويل الرصيد المتبقي في صندوقي رأس المال العامل والاحتياط البالغ 845,72 691 1 ف س الى صندوق الاستثمار.

ملحق

يغدو نص الفقرة (ج) 1 من المادة 7 كما يلي:

"ج) شروح مالية عن الواردات والمصروفات والصناديق، يميّز فيها، في كل من الحالات، بين كلفة الخدمات الموجودة بعد تسويتها حسب معدل التضخم النقدي، وكلفة الخدمات الجديدة المقترحة، مع تأثيرها على مبلغ وحدة الميزانية".

يغدو نص البند 3 من المادة 7 كما يلي:

"3. الجداول المذكورة في الفقرات (1 - د) (1 - هـ) و (1 - و) و (2 - أ) تتضمن بيانات مقارنة تتعلق بميزانية السنة المالية الجارية وبتوقعات المصروفات الفعلية للسنة المالية الجارية".

يغدو نص البند 3 من المادة 29 كما يلي:

"لا يسري البند 2 من المادة الثالثة على البلدان الأعضاء التي لم تساهم في 1990 سوى بوحدة ميزانية واحدة الا في 1993/1/1 . وتستمر هذه البلدان في دفع وحدة ميزانية واحدة في 1991 و 1992".

يغدو نص البند 4 من المادة 29 كما يلي:

"لا يسري البند 6 من المادة الثالثة على البلدان الأعضاء التي سددت في 1990 عن مكتب فرعي مساهمة مالية تقل عن وحدة ميزانية واحدة إلا في 1993/1/1 . وتستمر هذه البلدان، في 1991 و 1992 ، في دفع عدد وحدات الميزانية نفسه الذي كانت تدفعه في 1990 عن هذا المكتب الفرعي".